

على الحافة

توماس هلبينغ

ليس من الواضح
كيف ستتأقلم
أسواق النفط مع
الأسعار المرتفعة

قطاع الطاقة الكهربائية، حيث جرى إحلال أنواع الوقود الأعلى تكلفة، والمنتجة باستخدام النفط الخام، بدائل أرخص، مثل الفحم. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، مثلا، انخفض استهلاك المرافق الخدمية لزيت الوقود المتبقي بمقدار الثلثين بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٣ - بما مثل ١٥٪ من التراجع العالمي في استهلاك النفط. وأدى أيضا ارتفاع الأسعار، المدفوع بدرجة كبيرة بسياسات الأوبك في ذلك الوقت، إلى خفض في الاستهلاك عظمته حالات الركود التي وقعت في عدد كبير من الاقتصادات

تراجع الاستهلاك في أوائل الثمانينات لم يحدث إلا في الاقتصادات المتقدمة.

المتقدمة في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٢. وعلى سبيل المثال، تراجع استهلاك الوقود البترولي في قطاع النقل في الولايات المتحدة بنسبة ١٥٪ بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٣. ودل انخفاض نمو الاتجاه العام في استهلاك النفط بعد عام ١٩٨٣ بدرجة كبيرة على زيادة الكفاءة، وخصوصا في سيارات الركوب. ونظرا لزيادة كفاءة الوقود في السيارات الجديدة، كان جزء كبير من ذلك التحسن دائما.

إلا أن تراجع الاستهلاك في أوائل الثمانينات لم يحدث إلا في الاقتصادات المتقدمة. وظل الاستهلاك ينمو بوتيرة سريعة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ونجد في الوقت الراهن أن اقتصادات الأسواق الصاعدة هي الاقتصادات الأكثر استهلاكًا للنفط، ولا يبدو، في المستقبل القريب على الأقل، أن لديها نوع الانقطاع الهيكلي في أنماط استهلاكها من النفط الذي كان موجودا في الاقتصادات المتقدمة في أوائل الثمانينات. ونظرا لأن اقتصادات الأسواق الصاعدة تستخدم عموما قدرا أكبر من النفط حسب وحدة الناتج من الاقتصادات المتقدمة، فقد أدى نموها السريع منذ أوائل التسعينات إلى تعجيل وتيرة استهلاكها من النفط. ولا تزال الاقتصادات المتقدمة تستخدم قدرا أقل من النفط منذ عام ٢٠٠٦. ونتيجة

زادت أسعار النفط المعدلة لبيان التضخم بنحو ثلاثة أضعاف على مدى العقد الماضي. إلا أن ارتفاع الأسعار غالبا ما يضع نهاية للطفرات في أسواق السلع الأولية. وذلك ما حدث في سوق النفط في أوائل الثمانينات. فهل يمكن أن نشهد قريبا نهاية الطفرة الحالية؟ على مستوى سطحي، تذكرنا الحالة الراهنة بأوائل الثمانينات، حين كان تحول الأوضاع السوقية نذيرا بانهييار أسعار النفط في عام ١٩٨٦ (Adelman, 1996). ومثلما حدث في أوائل الثمانينات، حدث تباطؤ ملحوظ في النمو الاقتصادي العالمي اليوم (بعد حدوث ارتدادة إيجابية قوية بعد الأزمة في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠)، مع هيمنة مخاطر التطورات المعاكسة فيما يتعلق بالنمو العالمي. وتظهر هذه الصورة بوجه عام في ضعف نمو الاستهلاك النفطي في نفس الوقت الذي تتوسع فيه الإمدادات النفطية الجديدة في أمريكا الشمالية بوتيرة سريعة (راجع مقال «نحو الصعود» في عدد مارس ٢٠١٣ من مجلة التمويل والتنمية). وظهرت أيضا إمدادات جديدة في أوائل الثمانينات - من بلدان لم تكن أعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك). إلا أن الأمر غير الواضح هو ما إذا كانت أوجه الشبه بين السوق النفطية العالمية اليوم وأوائل الثمانينات حقيقية أم سطحية فقط.

حكاية قديمة

عندما تروى حكاية أوائل الثمانينات من جانب الطلب نجد أنها بسيطة. فعقب تضاعف أسعار النفط بعد قيام الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩، تراجع الاستهلاك العالمي من النفط حتى عام ١٩٨٣ (راجع الرسم البياني ١). وأخذ بعد ذلك ينمو ببطء، ولكن ليس بالمعدلات العالية المسجلة في الستينات والسبعينات. ولم يعد الاستهلاك العالمي من النفط إلى الذروة التي بلغها في عام ١٩٧٩ إلا في عام ١٩٨٧: وفي ذلك الإطار الزمني البالغ ثمانية أعوام، ارتفع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي العالمي بمقدار ٢٦٪.

وتفسر عدة عوامل هبوط الاستهلاك العالمي من النفط وتحوله لاحقا في فترة من الأسعار المرتفعة، وهذه العوامل هي: الإحلال، وحدث ركود عالمي، وزيادة الكفاءة. وقد حدث الإحلال - بصفة رئيسية في

خطوط أنابيب النفط في ألاسكا بين برودو و بورت أوف فالدين، ومنحدر شمال ألاسكا.

مشتركة لكل من أوائل الثمانينات والسنوات القليلة الماضية (راجع الرسم البياني ٢).

إلا أن السياق مختلف الآن. ففي أوائل الثمانينات، أدت الزيادات السريعة في إنتاج البلدان غير الأعضاء في منظمة أوبك، استجابة

لذلك، ارتفعت حصة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في استهلاك النفط العالمي بسرعة - إلى نحو ٥٧٪ من السوائل البترولية العالمية في عام ٢٠١٢، مقارنة بنسبة ٤٤٪ في أوائل التسعينات. وحتى في الاقتصادات المتقدمة، لم يكن تراجع استهلاك النفط بنفس الحدة التي كان عليها في أوائل الثمانينات.

وهناك فروق مهمة بين أوائل الثمانينات واليوم، تقلل من احتمالات حدوث تغيرات هائلة في الاستهلاك. فإمكانية إحلال النفط بمصادر أخرى للطاقة تبدو أكثر محدودة. ففي قطاع الطاقة منذ ٣٠ عاما، كان تغيير مصدر الوقود يسيرا لأن التكنولوجيات القائمة كانت قادرة على التعامل مع أنواع مختلفة من الوقود دون انعكاسات كثيرة على التكاليف. أما اليوم، فقد قلت أهمية المرافق الخدمية كمستخدم لأنواع الوقود القائمة على النفط الخام، مقارنة بوضعها منذ ٣٠ عاما - عدا في بلدان الشرق الأوسط المصدرة للنفط، حيث يعوق عمليات الإحلال عدم توافر الغاز الطبيعي المحلي ولا تمثل أنواع الوقود الأخرى عموما خيارا قابلا للتنفيذ. وفي قطاع النقل العالمي، الذي يمثل أكثر من نصف استهلاك النفط الخام، لا تزال تكنولوجيا الإحلال محدودة، وتوجد عوائق أمام تنفيذ عملية إحلال واسعة النطاق نتيجة ارتفاع تكاليف معظم البدائل بدرجة كبيرة. وعلى وجه الخصوص، لا تزال أسعار السيارات التي تعمل بالكهرباء أعلى كثيرا من أسعار السيارات التي تعمل بمحركات الاحتراق الداخلي. ومع ذلك، فإن تصغير أحجام المحركات وتحسين التكنولوجيا يحدثان بعض الأثر. وقد بدأ متوسط كفاءة الوقود للسيارات الجديدة يزداد مرة أخرى، وإن كان انعكاس ذلك في كفاءة الوقود في مخزون السيارات الكلي سيستغرق عدة سنوات.

وقد أدى دعم الوقود أيضا إلى الحد من آثار انتقال زيادات أسعار النفط إلى المستخدمين النهائيين في بعض الاقتصادات - والحد من تأثير تلك الزيادات على الطلب. وتشير حسابات أعدها خبراء صندوق النقد الدولي مؤخرا أن دعم الوقود في عام ٢٠١١ وصل إلى نحو ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي. وفي حين تعد هذه النسبة صغيرة من منظور عالمي - أقل من ١٠٪ من قيمة الاستهلاك العالمي من النفط - فإن الدعم في بعض البلدان يمثل جزءا كبيرا من الاستهلاك المحلي. وعلاوة على ذلك، غالبا ما تكون نظم الدعم مصممة بحيث تعزل المستهلكين عن الزيادات الحادة في أسعار النفط، مما يحد من دوافع الإحلال التي ينبغي أن تقدمها تلك الأحداث.

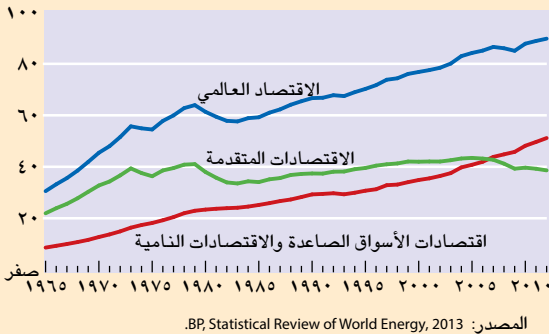
ثبات الطلب

يرجع إذن على المدى القصير ألا يحدث تراجع كبير في الطلب العالمي على النفط إلا إذا ساءت الأوضاع الاقتصادية العالمية بدرجة كبيرة. ولكن على المدى الأبعد، يمكن أن تختلف الأمور نظرا لوجود إمكانية للإحلال ولمواصله زيادة الكفاءة في قطاع النقل. وفي بعض البلدان، يمكن أن يصبح الغاز الطبيعي مصدرا بديلا للطاقة نتيجة لخص سعره نسبيا. ويمكن تحسين البطاريات إلى الحد الذي يجعل المركبات التي تعمل بالكهرباء أكثر جاذبية. ويرجع أن تستمر زيادة كفاءة الوقود لمحركات الاحتراق الداخلي، مدفوعة بالتشريعات التي صدرت مؤخرا أو قيد الصدور في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي فرض ضرائب الكربون على المستخدمين النهائيين لأنواع الوقود الأحفوري إلى زيادة جاذبية استخدام مصادر أخرى للطاقة كبديل. ولكن مقارنة بأوائل الثمانينات، يرجع أن تكون التغيرات في استهلاك النفط أكثر تدرجا.

وعلى جانب العرض، فتوجد أيضا أوجه شبه واختلاف مهمة بين الوضع الحالي والوضع في أوائل الثمانينات. فتوسع الإمدادات في البلدان المنتجة للنفط غير الأعضاء في منظمة أوبك سمة

الرسم البياني ١ حرق النفط

أدى ارتفاع أسعار النفط في أواخر السبعينيات إلى الحد من الاستهلاك في الاقتصادات المتقدمة، إلا أن استخدام النفط ظل ينمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. (الاستهلاك، بملايين براميل النفط يوميا)

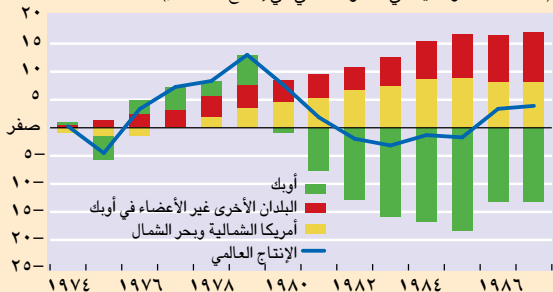


المصدر: BP, Statistical Review of World Energy, 2013

الرسم البياني ٢

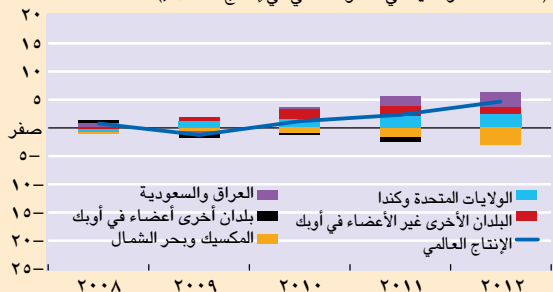
إضافة ناتج النفط

قامت بلدان أوبك المنتجة للنفط بخفض الإنتاج بصورة كبيرة للحفاظ على مستويات الأسعار في الثمانينات مع قيام البلدان غير الأعضاء في أوبك بالتوسع في إنتاجها. (المساهمة التراكمية في النمو العالمي في إنتاج النفط، ٪)



إلا أن زيادات الإنتاج من الاستثمارات الأخيرة كانت طفيفة منذ بلوغ الأسعار ذروتها في عام ٢٠٠٨.

(المساهمة التراكمية في النمو العالمي في إنتاج النفط، ٪)



المصدر: BP, Statistical Review of World Energy, 2013

ملاحظة: أوبك = منظمة البلدان المصدرة للنفط.

فإن التحديات الفنية التي ينطوي عليها تطويرها هائلة. وكان تطوير النفط الصخري الخفيف سهلاً نسبياً بالمقارنة.

ومن العوامل الأخرى وراء إعاقة التطوير حدوث زيادة حادة في تكاليف الاستثمار والاختناقات غير المتوقعة في الشركات التي تقدم خدمات الاستثمار النفطي، مثل حفر الآبار، وفي الصناعات الأخرى التي تقوم بتوريد الأجزاء، مثل منصات الحفر. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة القيمة السوقية للاحتياجات الإضافية إلى تكاليف الحصول عليها بقدر أقل مما كانت ستشير إليه أسعار النفط وحدها، مما يشير إلى ضعف نسبي في حوافز الاستثمار. وأدى الركود العالمي الأخير إلى حالة من الارتياح، ولكن تظل تكاليف الاستثمار مرتفعة وتظل بعض الاختناقات في خدمات الاستثمار النفطي قائمة.

وأدت القيود المفروضة على الزيادات في قدرات الاستثمار النفطي أيضاً إلى كبح الزيادات في هذه القدرات. ففي عدد كبير من المناطق التي تتوافر لها فرص مواتية للاستكشاف والتطوير، تفرض قيود على المستثمرين الأجانب أو يستبعدون من المشاركة في قطاع النفط المحلي. وقد أدت هذه «النعرة القومية في الموارد» إلى إعاقة الاستثمار النفطي. وقامت بعض شركات النفط الوطنية بزيادة الإنفاق الرأسمالي استجابة لارتفاع الأسعار، بينما لم تقم الشركات الأخرى بذلك بسبب التدخل السياسي. وتوجد أهمية خاصة لهذه القيود إذا كان تطوير المصادر النفطية الجديدة يتطلب الدراية الفنية والخبرات الأجنبية. ويعني وضع حواجز أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في أغلب الأحيان أن الاستثمار النفطي المطلوب لن يتحقق. وفي بعض المناطق، أدت المخاوف الأمنية إلى إعاقة عمليات الاستكشاف والتطوير، وهو أحد الأسباب التي جعلت زيادات الإنتاج في العراق مثلاً تقصر عن التوقعات.

ومع ذلك، تشير تجربة السنوات القليلة الماضية إلى أن الإفراط في التشاؤم فيما يتعلق بالعرض لا يبدو مبرراً أيضاً. فقد أدى ارتفاع الأسعار إلى دفع الاستثمارات والجهود الجديدة لزيادة الإنتاج من المصادر الموجودة. ومع بلوغ سعر برميل النفط حالياً ١٠٠ دولار أو أعلى، تظل حوافز الاستثمار النفطي موجودة بشكل أساسي - فمشاريع النفط الجديدة تشترط ألا يقل سعر البرميل عن ٦٠ دولاراً، بأسعار الدولار الثابتة لعام ٢٠١٣، حتى تحقق الربحية. وبالرغم من ذلك، كما سلف نقاشه، ينطوي تطوير الموارد الجديدة على صعوبات أكبر من التي كان ينطوي عليها منذ ثلاثة عقود.

وإزاء هذه الخلفية، لن تنمو قدرات الإنتاج الصافية الكلية إلا بالتدريج. وتشير تنبؤات الوكالة الدولية للطاقة إلى حدوث زيادات طفيفة في صافي القدرات الجديدة على مدى السنوات الخمس القادمة. ونظراً لأن زيادات القدرات هي العوامل المحركة الرئيسية لنمو العرض، يرجح أن تكون زيادات العرض طفيفة بنفس القدر.

ورغم أن الأثر التراكمي لتغيرات كل من العرض والطلب يمكن أن يكون كبيراً بمرور الوقت، فإن حدوث تغير ضخم في أوضاع السوق النفطية وأسعار النفط في المدى القريب سيعزى بالتأكيد إلى حدوث تغيرات هائلة في النشاط الاقتصادي العالمي أو التطورات الجيوسياسية. ■

توماس هلبلينج رئيس قسم في إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي.

المراجع:

- Adelman, Morris, 1996, Genie Out of the Bottle: World Oil since 1970 (Cambridge, Massachusetts: MIT Press).
International Energy Agency (IEA), 2008, World Energy Outlook 2008 (Paris).

لارتفاع الأسعار، إلى الإضرار بالقوة التسعيرية لمنظمة أوبك عندما بدأ استهلاك النفط يهبط. ولم يكن نقص القدرة على الإنتاج مسألة آنذاك. وفي الواقع، أدى تراجع مبيعات أوبك إلى حدوث وفرة في القدرات الاحتياطية في البلدان الأعضاء. واليوم، أصبح السؤال الحاسم على جانب العرض هو ما إذا كان التوسع الأخير في إنتاج البلدان غير الأعضاء في أوبك سيكفي لتخفيف حدة القيود على العرض التي نشأت في طفرة النفط الحالية. وقد أصبحت هذه القيود واضحة عندما ركد

ينطوي تطوير الموارد الجديدة على صعوبات أكبر من التي كان ينطوي عليها منذ ثلاثة عقود.

الإنتاج العالمي من النفط الخام خلال الطفرة التي شهدها الاقتصاد العالمي في منتصف الألفينات.

ويرتبط عدد كبير من المشكلات على جانب العرض بالعدد المتزايد لحقول البترول الكبيرة الآخذة في النضوج التي شهدت تراجعاً في الإنتاج. وفي حين يمثل النضج جزءاً من دورة الحياة العادية لحقول النفط، فالجديد هنا هو أنه بدأ يؤثر على البلدان الرئيسية المنتجة للنفط، بدءاً بحقول النفط في بحر الشمال والمكسيك. وأصبحت الضغوط الناجمة عن ذلك على إنتاج البلدان غير الأعضاء في أوبك واضحة في أوائل الألفينات، حين زاد الطلب على النفط من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية وتراجعت قدرة أوبك على زيادة الإنتاج نتيجة لتراجع الطاقة الاحتياطية.

وحتى يستنى تحقيق نمو جديد في الإنتاج العالمي الكلي من النفط، فمن الضروري زيادة الإنتاج من المخازن المكتشفة حديثاً، والمخازن المعروفة ولكن لم يتم تطويرها بعد، وكذلك من خلال زيادة الاسترداد من المخازن الحالية (IEA, 2008). وفي حين تشكك المتشائمون من إمكانية تجديد النمو، تشير التجربة الأخيرة إلى غير ذلك. فقد أدى ارتفاع أسعار النفط إلى حفز أنشطة الاستكشاف واكتشاف حقول نفطية جديدة، كانت كبيرة في بعض الأحيان؛ وزيادة تطوير كل من الحقول المكتشفة حديثاً والحقول المعروفة؛ وزيادة الاستثمار في تعزيز الاسترداد. ويمكن أن تؤدي المشاريع الاستثمارية الجاري بحثها في قطاع النفط، من حيث المبدأ، إلى معادلة وتجاوز التراجع المتوقع من الحقول العاملة حالياً.

زيادة الإنتاج محدودة

على الرغم من ذلك، كانت الزيادة التي شهدها الإنتاج العالمي من النفط منذ بلوغ أسعار النفط ذروتها في عام ٢٠٠٨ ضئيلة مقارنة بما حدث عندما قامت البلدان المنتجة للنفط غير الأعضاء في أوبك بزيادة الإنتاج في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات. وباستثناء الزيادات من البلدان المنتجة للنفط الأعضاء في أوبك، مثل المملكة العربية السعودية، فإن أبرز إنتاج جديد في السنوات الأخيرة جاء من تطوير الزيت الصخري أو النفط الصخري الخفيف في الولايات المتحدة وكندا - مما أصاب الأسواق بالدهشة لأن التطوير لم يستغرق سوى سنوات قليلة. وفي البلدان الأخرى، كان ظهور قدرات جديدة عملية أبطأ. ويدل ذلك جزئياً على الوقت المستغرق لتطوير حقل جديد، الذي يمكن أن يصل إلى ١٠ أعوام أو أكثر - حسب مدى تعقيد المشروع وقرب الحقل من البحر أو وجود شبكات خطوط أنابيب. أما الموارد الجديدة المكتشفة في حقول النفط في أعماق البحار (مثل البرازيل) وفي القطب الشمالي